

## الدور الاقتصادي للمجال الحرفي بتلمسان الزيانية

( 633-962H / 1236- 1554 J C )

## The economic role of artisanal field in Zayyanid « Tlemcen »

( 633-962H / 1236- 1554 J C )

أ. رشيد خالدي

جامعة باجي مختار / عنابة - الجزائر rachid0779210976@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/07/30

تاريخ القبول: 2020/06/24

تاريخ الإرسال: 2020/04/17

**المخلص:**

إذا كان المجال الحرفي بالمدينة الإسلامية في الفترة الوسيطة يشكل أحد المكونات البارزة في الحياة اليومية لسكان المدينة، أفلا يقودنا ذلك إلى أن نتساءل عن الدور الاقتصادي الذي مثلته طائفة الحرفيين والصناع وانعكاسات ذلك على الحركة الاقتصادية داخليا وخارجيا؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب من الباحث أن يتوقف عند أمرين اثنين: أولهما الحضور القوي للصناع داخل النسيج العمراني للمدينة الإسلامية، وثانيهما يفترض أن المجال الحرفي كانت له أدوارا مهمة ومتعددة تعكس جانبا مهما من الحياة العامة داخل الوسط الحضري.

من هذا المنطلق، سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نبحث في الجوانب المتعلقة بالدور الاقتصادي للحرفيين والصناع بمدينة تلمسان في الفترة الزيانية بالنظر إلى أن كثيرا من الدراسات والأبحاث قد تناولت بإسهاب وركزت على النشاط التجاري الذي شهدته تلمسان في الفترة محور الدراسة، وبالتالي أغفلت نوعا ما بعض القضايا المرتبطة مباشرة بالمجال الحرفي وتعتبر عنصرا مهما في معرفة بعض الجوانب التي لها صلة بموضوع هذه الورقة البحثية.

**الكلمات المفتاحية:** الضرائب؛ المواد الأولية؛ المبادلات التجارية؛ الأسواق؛

**Abstract:**

The artisanal field in the Islamic city constitutes one of the main aspects of daily life in the medieval period that leads us to ask about the economic role played by the community of artisanal workers and its impact on the economic activity internally and externally. To answer this question the researcher should discuss two points:

- The strong presence of the artisanal workers in the Islamic city.
- The fact that artisanal field had played several important roles which reflected an important side of the general life in the urban areas.

In this spirit, this paper tries to study the economic role of the artisanal workers in Tlemcen during the « Zayyanid » period, because many studies and researches have focused on the commercial activity in Tlemcen during the period considered, neglecting some issues concerning the artisanal field, which is a necessary element to know some aspects related to the topic of our research.

**Keywords:** The tax; raw materials; commercial exchanges; markets;

1. مقدمة:

على غرار المدن الإسلامية في الفترة الوسيطة، شهدت مدينة تلمسان الزيانية (633-962هـ/1236-1554م) نشاطا ملحوظا فيما يخص الحرف والصنائع، وكانت هذه الأخيرة إحدى المكونات الأساسية للحركة الاقتصادية بالنسبة لتلمسان سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، واستطاعت إلى حد ما توفير متطلبات السكان اليومية، وفي المقام الثاني تنشيط المبادلات التجارية بين تلمسان وغيرها من المدن الأخرى، وقد تم في هذا الصدد توقيع معاهدات تجارية بين الإمارة الزيانية ودول أوروبا المطللة على البحر الأبيض المتوسط خاصة الإمارات الإسبانية، لكن وبالنظر إلى الظروف السياسية والاقتصادية خصوصا خلال الفترة المدروسة (من القرن 7هـ/13م إلى القرن 10هـ/16م) هل يمكننا القول بأن الإنتاج الحرفي بتلمسان الزيانية لم يكن يستهدف إلا تحقيق الاكتفاء الذاتي ولم يصل إلى مرحلة التصدير؟

لا يخف على أحد أن المجال الحرفي في تلمسان وغيرها من المدن الإسلامية كان يؤدي أدوارا هامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكان بمثابة المتنفس للنشأطين الزراعي والتجاري في إطار تلك العلاقة الوطيدة التي كانت تربط البادية بالمدينة، ولعل ذلك هو الأمر الذي جعل الدولة أو المخزن تعمل من جهتها على توفير الشروط الموضوعية لتسهيل عمل الحرفيين والصناع، وتحاول جاهدة الاستفادة من خبرة هؤلاء خاصة في مجال الصنائع المرتبطة بالدولة المخزنية، إلا أن الجانب المهم في هذا كله هو ذلك التنظيم المحكم الذي كان يسهر على تسيير المجال الحرفي في المدينة ممثلا في تلك الإجراءات التي أقرتها السلطة الحاكمة لفائدة الحرفيين، لكن من جهة أخرى وضعت الجهة ذاتها - أي السلطة - طائفة الحرفيين أمام مسؤولياتهم فيما يخص المعاملات بين هؤلاء وزبائنهم من سكان المدينة أو خارجها، وفي هذا السياق وجب التنويه بمؤسسة الحسبة التي أخذت على عاتقها ضمان حقوق الدولة والأفراد بما فهم الحرفيين والصناع، وهو ما من شأنه زيادة الفعالية الاقتصادية للمجال الحرفي كلما توفرت الشروط الموضوعية لذلك.

إن الدور الاقتصادي للحرف والصنائع بتلمسان خلال العهد الزياني، وبالنظر إلى مساهمته المعتبرة في اقتصاد المدينة، سنحاول التطرق في شقه الأول إلى الجانب المالي وما يرتبط به من مساهمة الصناع في تمويل بيت المال، بالإضافة إلى الدور المحوري للسكة والنقود باعتبارها العنصر الأساسي في جميع المعاملات المالية، أما الشق الثاني من هذه الدراسة وهو الذي يتعلق بالجانب التجاري، فسنحاول فيه أن نبين كيف كان يتم تسويق المنتج الحرفي داخليا وخارجيا والأطراف التي كانت تسهر على توفير المواد الأولية الخام ليتم تحويلها إلى مصنوعات مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار جهود السلطة المخزنية التي عملت باستمرار على أن تكون الصناعة الحرفية رافدا مهما تستفيد منه مكونات المجتمع التلمساني.

يندرج موضوع الصناعة الحرفية بتلمسان خلال العهد الزياني في سياق تاريخي شهدته الحياة الاقتصادية داخل النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في الفترة الوسيطة، وبما أن الموضوع يهدف إلى معرفة الدور الاقتصادي للأنشطة الحرفية بالمدينة، فسنحاول فيه أن نقتفي مجهودات الحرفيين ومساهماتهم في تنشيط الحركة الاقتصادية للإمارة الزيانية، وبالتالي فإن أبرز التساؤلات ستكون على النحو التالي:

- بما أن الحركة الاقتصادية بتلمسان الزبانية ونشاط الحرفيين على الخصوص كانت تحكمه قواعد وإجراءات تنظيمية، كيف ساهم هذا الوضع في تفعيل الأنشطة الحرفية وضمان ديمومتها بالنظر إلى بعض الصعوبات والإكراهات الداخلية والخارجية والتي تطلبت فعلا إيجاد حلول لها، وما مدى مساهمة الدولة المخزنية في ذلك؟
- في بيئة تميزت بقلّة الاستقرار السياسي والاقتصادي وهو الأمر الذي أثر كثيرا في المجال الحرفي، يقودنا السؤال إلى طبيعة المبادلات التجارية بين تلمسان والدول الأخرى والتي شكلت فيها المنتوجات الحرفية جزءا منها، هل كان لذلك أثره في تسويق المنتج الحرفي؟ وهل كان للتطورات الحاصلة في أوروبا مثلا دور في تحجيم الصناعة الحرفية، وبالتالي انكفاء هذه الأخيرة على نفسها؟

وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا أن نعتمد على المنهج الأنسب لهذه المواضيع وهو المنهج التاريخي، والذي حاولنا من خلاله أن نلم بجوانب الموضوع بالاعتماد على جمع المادة الخبرية من مصادر ومراجع مختلفة ثم تحليلها بما يتماشى مع ما تمليه الدراسات التاريخية ذات الطرح الأكاديمي، ذلك أن هذه الدراسة بقدر ما تحاول الإجابة على التساؤل الرئيس، فهي في الوقت نفسه تسعى إلى التقيد بمنهجية واضحة تهدف إلى تجميع وصياغة المادة التاريخية المتعلقة بالموضوع بالتوازي مع منهجية معينة توثق للحدث التاريخي ولا تترك فراغات قد تؤثر في شكل ومحتوى هذه الدراسة.

## 2. الدور المالي للحرف والصنائع:

بالنظر إلى أن المعاملات المالية تؤدي دورا أساسيا في تنشيط الحركة الاقتصادية، فالملاحظ أن صناعة النقود وسك العملة وبعض الأنشطة الحرفية المرتبطة بها، كانت تحظى بعناية الدولة وتخضع لمراقبتها، وكانت دار السكة بتلمسان مؤسسة ذات أهمية بارزة للسلطة المركزية بحيث لم تدخر الدولة جهدا في توفير المعدن اللازم لاستمرار السير الحسن داخل دار الضرب، ومن جهة أخرى، لم تتوان السلطة المركزية في الضرب على أيدي الغشاشين الذين يعملون على تزييف النقود، وعلى هذا الأساس، كان للنشاط الذي عرفته دار الضرب التلمسانية أثر في تعدد النشاطات الحرفية المرتبطة بصناعة السكة، وتمثل على الخصوص في استفادة السلطة المركزية من جهة، والحرفيين من جهة ثانية، وهو ما سنحاول توضيحه في النقاط التالية.

أ- نظام الصرف: من المعروف تاريخيا أن أسرة "ابن الملاح" التي اختصت بسك العملة في مدينة قرطبة أصبحت هي التي تشرف على دار الضرب بتلمسان بتكليف من السلطان "يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1236-1283م)"، ويعود لها الفضل في سك نقود الدولة الزبانية خلال المرحلة الأولى من عمر هذه الأخيرة<sup>1</sup>، وكان النظام النقدي الذي تتعامل به الدولة الزبانية في بلاد المغرب الأوسط يتشكل أساسا من معدني الذهب والفضة، فما كان ذهبيا يعرف بالدينار، وما كان فضة يعرف بالدرهم<sup>2</sup>، كما كان عليه الحال في بلدان المغرب والمشرق الإسلاميين على حد سواء.

لقد كانت دار السكة بتلمسان مقصدا لكل من يريد أن يقبض نقودا مقابل دفعه نصيبا معيناً من معدن الذهب أو الفضة، وكانت السلطة المركزية طرفا رئيسيا في هذا النشاط من خلال تمويل دار السكة بالمعدن اللازم، وبالنظر إلى أن عملية تحويل المعدن إلى نقود كانت تتم بين القائمين على دار الضرب والصرافين الذين يدفعون المعدن للدار، فإن الذي يمكن استنتاجه من ذلك هو: استمرار النشاط الحرفي أولا، وثانيا: توفير مورد مالي كانت تحصل عليه دار الضرب من أيدي الصرافين<sup>3</sup>، ورغم انتشار ظاهرة تزييف النقود في تلمسان وغيرها من المدن الإسلامية، إلا أن السلطة المركزية عملت كل ما في وسعها للحد من هذه الظاهرة، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر سلبا على الحركة الاقتصادية خاصة في ظل ممارسة بعض الحرفيين والصرافين لسك عملة موازية مغشوشة لتلك التي تصدرها دار الضرب الرئيسية

بالمدينة، مما يعني حرمان السلطة المركزية من موارد مالية إضافية كان من الممكن تحصيلها لو كانت هذه النشاطات مشروعة ومراقبة من السلطة المركزية، ويبدو أن جزءا كبيرا من هذه العملية والنشاط قد اختص به اليهود، عندما اشتغل عدد منهم بدار السكة بتلمسان في فترة السلطان "عبد الواحد بن أبي عبد الله" (814-828هـ/1411-1424م) بحيث ضربوا نقودا مغشوشة خارج دار الضرب<sup>4</sup>، وهنا لابد من الإشارة إلى أن سك عملة مغشوشة كان الاستثناء ولم يكن القاعدة، بحيث كلما عرفت الدولة فترات عصبية، وضعفت قبضتها على أقاليمها كلما كان ذلك عاملا مشجعا على انتشار ظاهرة تزيف النقود.

ومن بين العوامل التي جعلت العملة الزيانية مطلوبة من أطراف عديدة - خاصة القوى التجارية في حوض المتوسط - هي تلك العلاقات التجارية التي كانت تربط تلمسان بعدد من الدول الأوروبية، ويلاحظ في هذا الصدد أن العملة الزيانية الذهبية مثلا كانت محل اهتمام وطلب كبير من الدول الأوروبية التي كانت تصر على أن يتم التعامل التجاري بها، وذلك بالنظر إلى ازدياد حاجة الدول الأوروبية لمعدن الذهب<sup>5</sup>، والذي كانت تجارته خلال هذه الفترة تحت تحكّم تلمسان بنسبة هامة ومعتبرة من خلال اضطلاعها بدور الوسيط التجاري في منطقة المتوسط على الأقل لفترة زمنية ليست بالقصيرة، كما كان للعلاقات التجارية مع بلاد السودان الغربي دور كبير في رواج الصناعة المحلية وتوفير موارد مالية للسلطة المركزية المتأتية من تجارة القوافل الصحراوية، خاصة معدن الذهب الذي كان مصدره بلاد السودان.

ب- الأداء الجبائي: فرضت السلطة المركزية في مدينة تلمسان ضرائب عديدة ومتنوعة على السكان، والذين كان من بينهم الحرفيين والصناع الذين كانوا يزاولون نشاطهم داخل دروب وأحياء المدينة، وكذلك على الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي لها علاقة بالحركية الاقتصادية، في محاولة منها للحصول على عائدات مالية كانت تستخدمها في مواطن مختلفة تخص الحياة العامة لسكان المدينة وفي مشاريع مختلفة، كان الغرض منها توفير مجموعة من الخدمات للطائفة الحرفية حتى تتمكن هذه الأخيرة من مواصلة نشاطها بكل حرية وفي شروط موضوعية مناسبة، وتضمن السلطة المركزية كذلك من جهتها موردا ماليا جراء ذلك.

ويبدو أنه كلما ازدهرت الحياة الاقتصادية، ونشطت الحرف والصنائع، كلما كان المورد الجبائي مهما وكبيرا وكانت استفادة السلطة المركزية ذات أهمية، وعليه أخذت هذه الأخيرة على عاتقها مهمة توفير جملة من الشروط والتدابير تضمن مصالح هذه الفئة من الحرفيين والصناع، لكنها كثيرا ما كانت تزيد الضرائب وتتعسف في جبايتها في بعض الحالات والفترات، وهو ما أشار إليه "ابن خلدون" في مقدمته<sup>6</sup>، ولا يقتصر هذا الأمر على مدينة بعينها بل يخص كثيرا من المدن الإسلامية خلال الفترة الوسيطة.

كان النظام الضريبي في الفترة الزيانية يشبه، إلى حد ما، ما كان معروفا وسائدا قبلهم أي فترة حكم الموحيين لبلاد المغرب الإسلامي، وهناك من الدارسين من يميل إلى الاعتقاد بأن النظام الضريبي الذي طبقه الزيانيون كان يشبه إلى حد ما ذلك النظام الذي كان معروفا عند الحفصيين في المغرب الأدنى<sup>7</sup>، ويظهر أن السلطة المركزية في تلمسان كانت في بداية أمرها تفرض ضرائب قليلة حيث قدرت، مثلا، المكوس المفروضة على التجار المسلمين بـ 2,5% من قيمة البضائع أو المال الناتج عنها، وبنسبة 10% على بضائع التجار من اليهود والنصارى، لكنها زادت الضرائب والمكوس - مع مرور الوقت وفي بعض الفترات المعينة - بتأثير عوامل مختلفة داخلية وخارجية، ويظهر أنها ازدادت ثقلا وبلغت ذروتها في أواخر الدولة الزيانية<sup>8</sup>.

ولعل ما يبرز اهتمام السلطة المركزية - في تحصيلها للضرائب المختلفة من التجار - هو عملها المستمر على تسهيل عمل المكاسين في إحصاء السلع وعدم إخفائها من قبل أصحابها تهريا من دفع المكوس المستحقة عند أبواب

المدينة، فعملت على إيجاد مساحات شاسعة داخلية تحيط بالفندق لتفريغ البضائع أو حملها، وفي السياق نفسه استحدثت الإدارة المركزية في المدينة مكاتب الجمارك حتى يتسنى لها التحكم في الواردات والصادرات بكل صرامة، وبالتالي التحكم في ظاهرة الاحتيال والتهرب من دفع هذه المستحقات الضريبية<sup>9</sup>، وكانت هذه المسألة تشغل السلطة المركزية كثيرا بدليل أن السلطة ذاتها كانت تتعرف على دخل التجار من خلال فئة الدالين الذين كانوا ينشطون في عمليات البيع والشراء وحرفة السمسرة، ومن ثم تقوم بتقدير المغارم الواجبة على التجار ولهذا كان هؤلاء يتفقون مع الدالين كي يتجنبوا دفع المغارم<sup>10</sup>، والذي يمكن استنتاجه مما سبق ذكره أن التجار كانوا مستائين من هذه المغارم بالنظر إلى ثقلها، فقد ورد في كتاب المسند، أنه لما استولى السلطان "أبو الحسن المريني (731-749هـ/1331-1348م)" على تلمسان وأحوازها، أسقط عنهم الربع من سائر المغارم وشق المجابي والملازم والمطالبات في الأبواب<sup>11</sup>، حيث كان الفرد - رجلا أو امرأة - يتعرض لتفتيش دقيق من قبل العمال الذين أوكلت إليهم مهمة التفتيش هذه والذين كانوا يتركزون عند أبواب المدينة، وهذا يبين التعسف الكبير الذي تمارسه السلطة المركزية في تحصيل هذه المغارم التي كانت تشمل بضائع مختلفة مثل الحطب والبيض والدجاج والتبن<sup>12</sup>.

ومن بين الضرائب المختلفة - التي فرضتها السلطة المركزية على التجار - ما كان يعرف بالوظائف، والوظيفة في اللغة ما يقدم له في كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب وجمعها الوظائف<sup>13</sup>، وعند كثير من الفقهاء تعني الضريبة المقدره أو الخراج المسعى<sup>14</sup>، وعلي هذا الأساس، يتضح أن المراد بالوظائف ضريبة كانت تستخلص من السلطة المركزية في تلمسان على بعض الأفراد، وهي تشبه إلى حد ما تلك المغارم والمكوس التي كانت معروفة ومتداولة في المدينة الإسلامية، وعلى ما يبدو فقد كانت الوظائف معروفة في بلاد الأندلس حيث كانت تقدر بدرهم ونصف للرأس من الغنم<sup>15</sup>، وهي ليست بالضريبة الشرعية عند فقهاء المسلمين.

وبالعودة إلى المصادر التاريخية سنجد أن مصطلح الوظائف ورد عند الشيخ "العقباني"، في معرض حديثه عن الغش والتدليس الذي كان معروفا عند بعض الباعة الذين يبيعون الخبز بتلمسان، وكان الأمر يقتضي بأن يعاقب صاحب الفرن وكذلك من يبيع الخبز المغشوش، إلا أن المحتسب - وهو من تولى الإشراف على الأسواق ومراقبتها - كان يصرف نظره عن هؤلاء - أي أصحاب الأفران - ولا يعاقبهم لأنهم كانوا يدفعون له رشوة كانت تعرف بالوظائف وهو الأمر الذي استنكره الفقيه "العقباني"<sup>16</sup>.

وفي السياق ذاته وبخصوص الوظائف، فقد فرض السلطان المريني "أبو سالم" (760-762هـ/1359-1361م) وظائف سنوية موصوفة على حفيد المولى "أبي تاشفين" يسلمها لبيت مال المرينيين مقابل أن يساعده على اعتلاء عرش السلطان "أبي حمو موسى الثاني" سنة 761هـ/1359م<sup>17</sup>.

دفعت هذه المغارم الثقيلة بالتجار والحرفيين إلى الاستعانة ببعض الفقهاء والصلحاء حتى تخفف عنهم المغارم والوظائف عند أبواب المدينة، بالنظر إلى مكانة أهل العلم عند سلاطين الدولة الزيانية، فعندما بلغ مسامع السلطان "عبد الرحمان بن تاشفين" (718-737هـ/1318-1337م) أن الفقيه "أبا العباس أحمد بن عمران البجائي" (عاش في القرن 8هـ/14م) دخل مدينة تلمسان تاجرا أصدر أمره بأن ترفع عنه تكلفة المغرم وكذلك كل من كان يصطحبهم معه من التجار، وكانت تكلفة المغرم تقدر بحوالي مائتي دينار<sup>18</sup>.

كان الحرفيون كذلك يدفعون ضرائب معينة للسلطة المركزية مقابل السماح لهم بمزاولة نشاطهم بكل حرية وسهولة، وكان هؤلاء الحرفيون يدفعون الضرائب عند أبواب المدينة بالنسبة لفئة الحرفيين التجار، وينطبق الأمر كذلك على الحرفيين والصناع الذين يمارسون نشاطهم داخل أحياء المدينة وورشاتها المختلفة<sup>19</sup>، ويبدو أنه كلما كانت الحركة

الاقتصادية نشطة داخل المدينة، كانت حصة السلطة من الضرائب كبيرة ومعتبرة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي من شأنه تحفيز الأفراد على النشاط والعمل أكثر، لكن يظهر أن قلة المادة الخيرية المتعلقة بالجانب الإحصائي للضرائب المحصلة يطرح عوائق عديدة أمام الباحث في معرفة مقدار الضريبة أولا، وأثر ذلك على الحياة الاقتصادية ثانيا.

كما استفادت السلطة المركزية من الضرائب التي كان يدفعها أهل الذمة من يهود ونصارى، حيث كان عدد من هؤلاء يحترف أنشطة معينة في تلمسان الزبانية، مثال ذلك احتراف اليهود للصيرفة والصياغة، واحتراف النصارى لبعض الأنشطة المتعلقة بالزخرفة والبناء، كما كانت هذه الفئة ملزمة بدفع الجزية، وهي ضريبة الرأس ما داموا يعيشون بين المسلمين، حيث هاجر إلى مدينة تلمسان الزبانية أعداد من اليهود وعملوا على تنمية العديد من الحرف والصناعات المحلية وتنشيط الحركة التجارية، فكان من أثر ذلك إثراء خزينة الدولة بضريبة الجزية<sup>20</sup>.

لقد كان النظام الجبائي الذي أقرته الدولة المخزنية بمدينة تلمسان خلال الفترة متناول الدراسة، أحد أهم الأسباب التي خلقت نوعا من الطلاق - يقول أحدهم - والانفصام بين الأنظمة الحاكمة في بلدان المغرب الإسلامي ورعايا هذه الدول، وسينتج عن ذلك مزيدا من التفكك السياسي وفقدان السيطرة على المجال الذي تحكمه وحال دون تجاوز الأزمة التي أحدثها القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، وهي الأزمة التي انعكست كثيرا على الأنشطة الحرفية بالمدينة<sup>21</sup>.

يمكن القول بأن الضرائب المشروعة وغير المشروعة، كانت تمثل بالنسبة للدولة المخزنية بتلمسان موردا ماليا هاما لبيت المال، بجانب الأموال الخراجية التي تجبى من الأراضي والقرى الزراعية، ومن حصيلتها هذا الرصد المالي للخزينة، كانت الدولة تقوم بدفع النفقات المختلفة مثل: نفقات القصور السلطانية، وبناء المساجد، وأرزاق الجند، ودفع رواتب الموظفين والإنفاق على الحملات العسكرية والمعدات الحربية، ونفقات المشروعات العامة مثل: حفر الترع والقنوات وتطهيرها، وإقامة الجسور، وبناء المدارس، ومنح العلماء والفقهاء، والنفقة على المسجونين وأسرى الحرب من النصارى إلى غير ذلك من الأعمال الأخرى ذات المنفعة الخاصة والعامة<sup>22</sup>.

### 3-الدور التجاري للمجال الحرفي:

#### أ- جلب المواد الأولية:

حتى تستمر الأنشطة الحرفية والصناعية في العمل والإنتاج، كان لابد من توفر المواد الأولية التي يحتاجها الحرفيون والصناع، وكان التزود بهذه المواد يعتبر ضروريا بالنظر إلى ازدياد الطلب على منتوجات الحرفيين داخليا وخارجيا وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية في تلمسان خلال الفترة المدروسة، وعليه ستكون نتيجة ذلك استفادت أطراف عديدة من فئات اجتماعية، وحرفيين، إلى جانب السلطة المركزية التي كانت تسهر على مراقبة نشاط هؤلاء، وفيما يلي بعض من هذه المواد:

أ.أ- المواد الفلاحية والزراعية: ذكرت كتب الرحلة والجغرافية، أن المناطق القريبة من مدينة تلمسان كانت تشتهر بزراعة منتوجات مختلفة، وبقدر ما كانت هذه المنتوجات مادة أساسية لسكان البادية يستعملونها في أغراض مختلفة، كانت هذه المواد كذلك ضرورية بالنسبة للحرفيين والصناع في المدينة، ومن هذه المواد نذكر الآتي:

- الصوف: كانت هذه المادة أساسية بالنسبة للحرفيين الذين يشتغلون في صناعة المنسوجات، وكان يتم الحصول عليها من الأماكن المعروفة في المدينة التي يباع فيها الصوف، إذ كان سكان البادية يقع على عاتقهم تربية رؤوس الماشية للاستفادة منها في حياتهم المعيشية، وفي بيع أصوافها لفئة الحرفيين في المدينة.

- القطن: وجدنا في بعض المراجع المهمة بالموضوع أن زراعة القطن كانت معروفة في السهول التي تنتشر بالقرب من مدينة تلمسان، وكانت أسواق المدينة يرتادها بعض التجار الذين كانوا يبيعون مادة القطن للأفراد خاصة الصناع الذين كانوا يصنعون منه ملابس مختلفة، بل وصل الأمر إلى تصدير كميات منه إلى بعض الدول الأوروبية<sup>23</sup>.

- الكتان: يعتبر أحد مقومات صناعة النسيج في تلمسان الوسيطة، وبالرغم من نقص المادة الخيرية المتعلقة بزراعة مادة الكتان في سهول المدينة، فإن هناك من الباحثين من أشار إلى وفرة هذه المادة بتلمسان خلال الفترة المدروسة، بدليل أن تجار المدينة كانوا يصدرون كميات معتبرة من الكتان إلى مدن أوروبية مثل: بيزا والبندقية<sup>24</sup>، مما يعني أن حرفيي النسيج في تلمسان كانوا أكبر المستفيدين من هذه المادة الأولية.

- الزرع: تعتبر هذه المادة أساسية لسير العمل في المطاحن التي كانت توفر قوت عدد كبير من سكان المدينة، ومنهم الحرفيون والصناع، ويظهر أن نواحي مدينة تلمسان كانت معروفة بخصوبة أراضيها ووفرة الإنتاج حيث ذكر "ابن الخطيب" أن هذه الأخيرة - أي تلمسان - كانت خزانة زرع ومسرح ضرع<sup>25</sup>.

لم يقتصر الأمر على هذه المواد، بل كانت هناك مواد أخرى كانت تمثل الأساس والقاعدة للعديد من الحرف والصنائع المنتشرة في مدينة تلمسان الزيانية، ومن بين هذه المواد: اللحوم والجلود والزيتون والخشب والقصب، وهي مواد كانت توفرها البادية في غالب الأحيان كمادة أولية خام، ويتم بيعها في أسواق المدينة، وبعد ذلك يأتي دور الورشات الحرفية التي تقوم بتحويل هذه المواد الخام إلى مواد وبضائع مختلفة لفائدة فئات اجتماعية واسعة من سكان المدينة، ويصدر الباقي إلى مناطق مختلفة في إطار التبادل التجاري.

أ.ب- المواد المعدنية: وهي مواد كانت تدخل في بعض الحرف والصنائع، وكان مصدرها البادية - هي الأخرى - وبعض المدن القريبة من تلمسان، والتي اشتهر بعضها بإنتاج مادة أولية كان يستفيد منها حرفيو المدينة، ومن بين هذه المواد نذكر:

- الحديد: كانت صناعة الحديد في تلمسان الزيانية حرفة رائجة بالنظر إلى الاستعمالات والمجالات المختلفة التي كانت مادة الحديد عنصرا فيها، وكانت مدينة "تفسرة" - التي اشتهرت بكثرة مناجم الحديد فيها - هي التي تزود حاجيات الحدادين في مدينة تلمسان، ليصنعوا منه أغراض مختلفة<sup>26</sup>.

- الذهب: كانت بلاد السودان المصدر الأساسي لهذه المادة إلى بلاد المغرب الإسلامي طيلة الفترة الوسيطة، وكانت الاستفادة لتلمسان كبيرة من ذهب السودان بالنظر إلى استعمالاته المختلفة في سك النقود وصناعة الحلبي والمجوهرات، وبالنظر إلى حركة القوافل النشيطة بين تلمسان وبلاد السودان، يمكن القول بأن معدن الذهب كانت تتدفق منه كميات كبيرة إلى المدينة لدرجة أن العديد من الباحثين كانوا ينظرون إلى تلمسان على أنها تمثل الوسيط التجاري بين السودان وأوروبا.

وهناك أيضا مواد أخرى مثل الفضة والأترية المختلفة التي اشتغل عليها الحرفيون في صناعة الفخار والزليج، بعض منها كان ينتج محليا والآخر يستورد من الخارج.

لقد كانت هذه المواد المقوم الأساسي للصناعة الحرفية في تلمسان الزيانية خلال الفترة الوسيطة، ورغم افتقار المدينة وبدايتها لبعض من هذه المواد، إلا أنه تم التغلب على هذا الأمر عن طريق اللجوء إلى الاستيراد، وبالتالي سيكون

لهذه المواد الأثر البارز في استمرار النشاط الحرفي بالمدينة، وتلبية حاجيات السكان المختلفة، وتصدير بعض منها إلى الخارج، الأمر الذي سيساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، وهنا لابد من الإشارة إلى تلك العلاقة التي توطدت بين الريف والمدينة والتي يرجع لها الفضل في توفير متطلبات الحرفيين من مختلف المواد التي كانت البادية مصدرا لها.

#### ب- تسويق المنتج الحرفي:

يعود الفضل في استمرار الحرفيين والصناع في نشاطهم المعتاد - بمدينة تلمسان خلال الفترة الزبانية - إلى توفر مجموعة من الشروط الضرورية، يأتي على رأس هذه الشروط وجود أماكن وساحات داخل النسيج الحضري للمدينة وآليات أخرى استحدثتها الدولة المخزنية (مؤسسة الحسبة، الذراع التاشفيني) كانت وظيفتها تصريف المنتج الحرفي داخليا وخارجيا بما يضمن المصلحة العامة.

على المستوى الداخلي اجتهد الصناع كثيرا في توفير متطلبات السكان المحليين والوافدين على مدينة تلمسان من باديتها أو مدن أخرى قريبة منها، وساعد على ذلك كون المدينة كانت تمثل حاضرة عريقة ومدينة معروفة بالنشاط والحركة خلال فترة حكم بني زيان، فكان يقصدها الناس وفئة التجار من مدن عديدة من بلاد المغرب الأوسط، يأتون ببضائع معينة لبيعها في سوق المدينة، ويحصلون بدورهم على سلع ومنتجات حرفي كان يتم تصنيعه من طرف الصناع بالمدينة.

أما على المستوى الخارجي - وأقصد به هنا العلاقات التجارية التي كانت تربط تلمسان ببلاد السودان الغربي ودول المشرق الإسلامي وكذلك الدول الأوروبية المتوسطة - وهي العلاقات التي توطدت خلال الفترة الزبانية أكثر فأكثر بالنظر إلى أن مدينة تلمسان كانت تمثل الوسيط التجاري بين الدول الأوروبية وبلاد السودان لفترة زمنية معتبرة اكتسبت من خلالها تلمسان شهرة في المبادلات التجارية المتوسطة، وعلى هذا الأساس كانت حركة القوافل التجارية نشيطة بين تلمسان وبلاد السودان من جهة، ومن جهة ثانية وضعت المعاهدات التجارية الموقعة بين الإمارة الزبانية والدول الأوروبية أسس علاقات تجارية رغم مرورها ببعض الفترات العصبية بسبب الصراع التقليدي بين المسلمين والمسيحيين في حوض المتوسط، وكذلك الاعتداءات (القرصنة) التي كانت تستهدف السفن البحرية فيه<sup>27</sup>.

كانت عملية تسويق المنتج الحرفي داخل المدينة وخارجها تتم وفق الأسس والتدابير التي وضعتها السلطة المركزية، ومن ذلك نظام الحسبة الذي كان يشرف على تنظيم المجال الحرفي داخل أسوار المدينة والذي تصدى بكل حزم للعديد من الظواهر السلبية في هذا الخصوص مثل: الغش والتدليس الذي كان يمارسه بعض الحرفيين والصناع بحيث لا تكون صناعاتهم متقنة، بالإضافة كذلك إلى تحصيل الضرائب على هذه الفئة. كما كانت السلطة المركزية مسؤولة عن ضمان مصالح الصناع والتجار في المدينة وتسوية أية نزاعات يمكن أن تحدث بينهم وبين المستهلكين، فعمدت مثلا في فترة ما إلى وضع مقاس يعرف بالذراع التاشفيني بالنسبة للمشتغلين في ميدان النسيج، وهو الأمر الذي يبرز مدى اهتمام السلطة المركزية وحرصها الشديد على خدمة الصالح العام<sup>28</sup>.

ب.أ- التسويق داخل مدينة تلمسان: يعتبر السوق الفضاء الأكثر حيوية ضمن النسيج العمراني للمدينة الإسلامية، إذ لم تقتصر وظيفته على كونه المكان الذي تتجمع فيه السلع والبضائع وكذا مركز النشاط والحركة الاقتصادية، بل تعدى الأمر إلى أن يكون ميدانا للتعامل الاجتماعي والثقافي كذلك، ومما يلاحظ في هذا الصدد أنه كلما كانت الأوضاع مستقرة فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انتعاش الأسواق<sup>29</sup>.



كانت الأسواق في مدينة تلمسان وغيرها من المدن الإسلامية تنتظم في محيط القسم المركزي للمدينة، وتتصل مباشرة بالجزء الحرفي لأهميته الإنتاجية، ولما تتطلبه الشؤون العامة والحياة اليومية لسكان المدن والبادية، ولا يستثنى في إنتاج القسم الحرفي إلا ما تعارض مع المصلحة العامة من المواد التي قد تثير الغبار أو الدخان أو الروائح الكريهة أو الضجيج، فإنها تبعد خارج أسوار المدينة وتقام في الأمكنة التي تساعد الرياح على إبعاد ضررها<sup>30</sup>.

تأسيسا على ما سبق ذكره يبدو أن أسواق مدينة تلمسان - خلال الفترة المدروسة - كانت تضم عناصر اجتماعية مختلفة، حيث كان هناك صناع وحرفيون محليون ويهود وأندلسيون، وكما هو معروف فقد اختص اليهود بصناعة الحلي والمجوهرات في غالب الأحيان غير أن هذا لا يعني أنهم لم يحترفوا أنشطة أخرى، وكذلك فئة الحرفيين المحليين والأندلسيين، ذلك أن مبدأ التخصص لم يُحترم في كثير من الأوقات بسبب قلة الاستقرار السياسي والاقتصادي.

اشتهرت مدينة تلمسان خلال هذه الفترة بسوق القيصرية، وهو عبارة عن حي تجاري كبير كان يتشكل من مجموعة من الدكاكين والمحلات التجارية بالإضافة إلى بعض الورشات الصناعية، بالإضافة كذلك إلى وجود مخازن وفنادق لتسهيل الحركة الاقتصادية والتعاملات التجارية داخل أسوارها<sup>31</sup>، وكانت هذه القيصارية مختصة في بيع القماش بأنواعه المختلفة من الحرير والكتان والقطن، والصوف، ويباع فيها كذلك العطور والفواكه<sup>32</sup>.

قام بتأسيس سوق القيصارية السلطان "أبو حمو موسى الأول" (707-718هـ/1308-1318م) فوق مساحة كبيرة بوسط مدينة تلمسان، بالقرب من المشور، وبجوار مسجد "سيدي إبراهيم المصمودي" وحي اليهود، وكان يحيط بالقيصارية سور به عدة أبواب ومدارج<sup>33</sup>، والأمر الذي يمكن استنتاجه من خلال ما سبق الإشارة إليه، هو مدى أهمية السوق بالنسبة للسلطة المركزية ودوره في الحياة الاقتصادية داخل مدينة تلمسان.

استقطبت قيصارية تلمسان كبار التجار من مختلف الجهات نظرا لكونها سوقا مخصصة لتخزين البضائع وتسويقها بالجملة، وبما أنها كانت سوقا رائجة ومهمة للحركة الاقتصادية فقد انتشرت بالقرب منها أسواق جانبية كانت معروفة بنشاطها اليومي<sup>34</sup>، وكانت هذه الأخيرة تمتد بين الأحياء السكنية<sup>35</sup>.

كانت الأسواق في مدينة تلمسان الزبانية منتشرة في الأحياء والمساحات الكبيرة التي يرتادها سكان المدينة والوافدين إليها من المناطق المختلفة، وكانت الصفة التي تميز هذه الأسواق هي اختصاصها في بيع سلعة معينة حيث نجد سوق النحاس، وسوق الأسلحة وسوق الصاغة وسوق الأقمشة، وكان سوق الغزل يتواجد في الجهة الجنوبية للمسجد الجامع، وكان هذا السوق مشهورا باستقطابه للنسوة اللاتي كن يشتغلن فيه لاشتهاره بالصناعة النسيجية<sup>36</sup>، ونجد كذلك سوق الخياطين والنساجين والعشابين والعطارين والحدادين والصباغين، حيث كان البعض منها يتواجد في شرق المدينة<sup>37</sup>، وهذا التوزيع الجغرافي للأسواق في مدينة تلمسان يعكس جانبا مهما من تنظيم المجال الحرفي في المدينة الإسلامية خلال الفترة الوسيطية.

تواجدت بمدينة تلمسان الزبانية كذلك أسواق صغيرة تنتشر بين الأحياء السكنية، زبائنها الرئيسيون من سكان هذه الأحياء، وكان بإمكان الأشخاص الغرباء عن المدينة الذين يقصدون المدينة للحصول على ما يلزمهم من البضائع أن يرتادوا هذه الأماكن التي كانت تعرف بالسويقة، ويمكن القول إنه لكل حي سويقة خاصة به، تحتوي على مجموعة من الحوانيت والدكاكين، بالإضافة إلى ورش صغيرة تنتشر على مشارف الأحياء توفر مواد مصنعة لهؤلاء الزبائن<sup>38</sup>.

تأسيساً على ما ذكرناه، يبدو أن أسواق مدينة تلمسان الزبانية استطاعت إلى حد كبير توفير حاجيات فئات مختلفة داخل المدينة وخارجها، ولعل هذا ما شجع الحرفيين والصناع على العمل والنشاط المستمر خاصة في فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي، والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الحركة الكبيرة التي عرفتها أسواق تلمسان الزبانية، وفي هذا السياق نستطيع القول إن استفادة السلطة المركزية كانت كبيرة بالنظر إلى استمرار العمل الحرفي وازدهاره، كما استفاد الحرفيون والصناع من تسويق منتجاتهم بكل سهولة ويسر في ظل إشراف السلطة المركزية على الأسواق وتنظيم المجال الحرفي فيها، لكن ذلك لم يمنع انتشار ظاهرة الغش والتدليس التي مست المنتج الحرفي وهو الأمر الذي تصدت له السلطة المركزية والفقهاء في آن واحد.

ب.ب- التسويق خارج مدينة تلمسان: إن اختيار مدينة تلمسان لتكون حاضرة للدولة الزبانية لم يأت من فراغ، بل من شروط واعتبارات جغرافية واقتصادية بالأساس، ومن جملة الشروط هذه، موقع المدينة الاستراتيجي والذي يتمثل في وقوع المدينة في أهم المسالك التجارية التي كانت تعرف نشاطاً وحركة اقتصادية كبيرة، وهو الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي في انتعاش الصناعة الحرفية في المدينة بالنظر إلى كثرة الزبائن في الداخل والخارج، وفي هذا الصدد يمكن القول إن مدينة تلمسان استطاعت أن تتبوأ مكانة هامة بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي بالنسبة للمحور التجاري الذي كان يربط العالم المتوسطي بالسودان الغربي، وفي الوقت الذي كانت فيه مدينة سجلماسة تمثل بوابة الصحراء والطريق المؤدي إلى بلاد السودان، كانت تلمسان هي الأخرى رائدة في التجارة القوافلية الآتية من الجنوب وفي نفس الوقت بوابة نحو العالم المتوسطي<sup>39</sup>.

وحتى تتمكن السلطة المركزية من تسويق المنتج الحرفي خارج مدينة تلمسان، كان عليها أن تعمل على تشجيع الصناعة الحرفية في المدينة باعتبارها مصدراً من مصادر الدخل، وكذلك ربط علاقات تجارية مع عدد من الدول الأوروبية خاصة وتوثيق صلاتها التجارية ببلاد السودان، إلا أن هناك عوامل عديدة شكلت في بعض الأحيان عائقاً أمام تعزيز تلمسان لمكانتها في المبادلات التجارية، من أبرزها: قلة الاستقرار السياسي داخل الإمارة الزبانية وتعرضها أكثر من مرة للغزو المريني، وهو ما سيؤثر بلا شك على النشاط الحرفي في مدينة تلمسان، لكن رغم ذلك سنلاحظ بأن بعض المنتوجات الحرفية وجدت لها منفذاً إلى بلاد السودان ودول أوروبا وحتى بلاد المشرق الإسلامي، مما يعطي انطبعاً أولياً بأن الصناعة الحرفية في المدينة كانت ذات أهمية وتوفر على معايير الجودة والإتقان، وفيما يلي بعض الجوانب التي تبين مدى حرص الدولة الزبانية على تنشيط الصناعة الحرفية:

أولاً: توفير أسباب الراحة والاستقرار للجالية الأندلسية التي استوطنت مدينة تلمسان في الفترة المدروسة، ومن ذلك الظهير الملكي الذي أصدره السلطان "يغمراسن بن زيان" (633-681هـ/1235-1282م)، والذي يضمن لهم العيش بكرامة وحقهم في السكن وتمليك الأراضي وممارسة نشاطهم الحرفي بكل يسر<sup>40</sup>، وقد أقدم هؤلاء على تطوير الزراعة وتحديثها باستعمال أساليب وطرق زراعية متطورة نوعاً ما، وهناك من الأندلسيين من تخصص في أعمال البناء وصناعة الجلود ونجارة الخشب، وقام هؤلاء الأندلسيون بتطوير صناعات عديدة في تلمسان، مثل صناعة الفخار والخزف وأنواع عديدة من صناعة الأسلحة وتشبيد دور الطراز وحياسة المنسوجات المختلفة من خيوط الحرير والكتان<sup>41</sup>، ومن الأسر والبيوتات الأندلسية التي كان لها شأن: أسرة "بني الملاح" التي اضطلعت بأدوار سياسية وثقافية في بلاط الزبانيين لفترة معينة، وكان كذلك لهذه الأسرة دور بارز في الحركة الاقتصادية التي شهدتها تلمسان الزبانية من خلال إشرافها على دار السكة بالمدينة.

كان التأثير الذي أحدثه الأندلسيون بتلمسان الزيانية على جانب كبير من الأهمية، ليس فقط على صعيد واحد بل في مجالات مختلفة جعلت أحد الدارسين يقول في هذا الصدد: ويلاحظ أن المهاجرين كانوا من مستويات مختلفة في الثقافة والعلم والعمل والحرف، ومن الطبيعي أن يؤثر المثقفون والعلماء بلغتهم المثقفة والعلمية، وأن يؤثر كذلك في تزكية الثقافة العربية الإسلامية، والثقافة وسيلة لتنمية التعريب وتنمية الرصيد اللغوي بقدر ما هي وسيلة لتنمية المعرفة، والحرف نفسها لها أثر في التعريب، وقد نقلوا معهم كثير من الحرف بأدواتها وأسمائها ولغة التعامل بها<sup>42</sup>.

ثانياً: استحداث دار الصنعة التي أنشئت في عهد "أبي حمو موسى الثاني" (760-791هـ/1358-1388م) وهي الدار التي كان يشتغل فيها عدد كبير من الصناع والحرفيين من جنسيات مختلفة، ومعلوم أن هذه الأخيرة هي التي كانت تشرف على عدد هام من الصناع المرتبطين بالسلطة المركزية في المقام الأول، إذ ليس من المستبعد أن تكون المنتوجات الحرفية لهذه الدار قد تم تسويقها خارج مدينة تلمسان الزيانية خاصة بالنسبة لتلك الهدايا القيمة التي كان يبعث بها سلاطين الدولة الزيانية إلى نظرائهم من السلاطين والأمراء<sup>43</sup>.

ثالثاً: توقيع المعاهدات التجارية، أخذت الدولة الزيانية على عاتقها مهمة تسويق المنتج الحرفي خارج تلمسان من خلال توقيع عدة اتفاقيات تجارية مع بعض الممالك الأوروبية، وكانت هذه المعاهدات تمثل مورداً مالياً بالنسبة للسلطة المركزية نتيجة حركة المبادلات التجارية بين الطرفين بالإضافة إلى مساهمتها في انتعاش الحركة الاقتصادية من خلال النشاط المتزايد للموانئ الزيانية التي لعبت دوراً مهماً في هذا الصدد، ومن بين الموانئ المهمة - التي شكلت فضاءاً للتبادل التجاري بين تلمسان الزيانية والدول الأوروبية - ميناء "هين" وميناء وهران، وفي هذا الإطار كان ميناء المرسي الكبير محطة لسفن "جنوة" و"بيزا" و"مرسيليا"، ومنذ القرن 7هـ/13م أقبلت عليه سفن "برشلونة"، وبفضل هاذين المينائين - ميناء وهران والمرسي الكبير - أصبحت مدينة وهران مركزاً لتبادل تجاري هام بين تلمسان ومدن شمال البحر الأبيض المتوسط، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية نهاية القرن 9هـ/15م، حيث بدأت التحرشات الإسبانية بالسواحل الجزائرية وتم احتلالهما، بالإضافة إلى موانئ أخرى من بينها: ميناء مستغانم، وميناء أرزيو، وميناء تنس، وميناء برشك<sup>44</sup>.

#### 4- أبرز المعاهدات التجارية الموقعة بين الإمارة الزيانية والدول الأوروبية:

في سنة 677هـ/1278م منح "بطرس الثالث" (جاء إلى الحكم بعد الملك جقمعة الأول سنة 675هـ/1276م) ملك "أراغون" جواز مرور دائم لأربعة وعشرين مسلماً من "بلنسية" للذهاب إلى موانئ الإمارة الزيانية بغرض توسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدين، وبلغ اهتمام هذا الملك بأن كلف ابنه بمهمة مراقبة الصادرات القطلانية إلى دولة بني عبد الواد، ومع حلول سنة 683هـ/1284م خرجت حوالي خمس وأربعين رحلة من ميناء ميورقة، اتجه ثلثها إلى الموانئ التلمسانية<sup>45</sup>.

- المعاهدة التي تم توقيعها سنة 685هـ/1286م بين مملكة تلمسان ممثلة في سلطانها "عثمان أبي سعيد بن يغمراسن بن زيان" وملك "أراغون ألفونسو"، وهي المعاهدة التي تضمنت إحدى عشرة بنداً، حيث جاء في البند الأول تعهد السلطان الزياني بإعطاء ملك "أراغون" نصف المداخل المتأتمية من تجارة الموانئ التلمسانية وتخصيص فندق للتجار المسيحيين في مدينة وهران، بالإضافة إلى تعيين مشرف على الجمرك يكون من قبل ملك "أراغون" يتولى قبض هذه المداخل<sup>46</sup>.

وفي الفترة الممتدة من سنة 727/1327م إلى 729هـ/1329م نزل تجار أوريبيون من "ميورقة" و "برشلونة" و"بلنسية" موانئ الإمارة الزيانية في حوالي عشرين سفينة، وتوجهت سفينتان منهما محملتان بالصوف من مدينة

مستغانم إلى "ميورقة" الإسبانية، وفي سنتي 730-731هـ/1329-1330م أقلعت سفن محملة بالشعير من موانئ الإمارة الزيبانية باتجاه كل من "ميورقة" و "برشلونة"<sup>47</sup>.

ونصت المعاهدة أيضا في البند الثاني، على أن جميع المسيحيين في الدولة الزيبانية يخضعون للقوانين التي يضعها ملك أراغون، ونصت البنود المتبقية على أن يدفع السلطان الزيباني رواتب لكل من الشخص الذي يعينه ملك "أراغون" ممثلا للسلطة القضائية في تلمسان - بالنسبة للمسيحيين طبعاً - ورواتب للجنود المسيحيين الذين يرافقون ممثل الملك الأراغوني، وإذا حدث وأن شارك الجنود المسيحيين في حرب إلى جانب الزيبانيين، وجب على السلطان الزيباني أن يدفع ما تحتاجه هذه الحملة العسكرية من جمال وبغال بما فيه الكفاية، بالإضافة كذلك إلى ضمان أمن وسلامة ممثل ملك أراغون ومن معه من المرافقين مدة تواجدهم بأراضي الدولة الزيبانية<sup>48</sup>.

- تم توقيع معاهدة بين مملكة بني زيان ممثلة في السلطان "أبي حمو موسى الثاني" وملك "أراغون بيير" (Pierre le Cérémonieux) بتاريخ 763هـ/25 جوان 1362 في مدينة برينيان (Perpignan)، مدتها خمس سنوات، ونصت هذه المعاهدة على حرية التجارة والإقامة وحرية الملاحة بكل أمان، كما اشترطت أيضا أن لا يتحالف أي منهما مع عدو الطرف الآخر<sup>49</sup>.

يتبين من خلال ما سبق ذكره، أن تلمسان في العهد الزيباني كانت لها علاقات تجارية نشطة مع بعض الدول الأوروبية خاصة مملكة "أراغون" التي يظهر أنها استحوذت على القسم الأكبر من المعاهدات المبرمة بين الجانبين، ويجب أن نوضح في هذا الخصوص بأن الرحلات التجارية كانت لا تكاد تتوقف رغم بعض المعوقات الطبيعية مثل العواصف، ونشاط القراصنة والغارات الصليبية التي كانت تستهدف السفن الإسلامية في حوض المتوسط، وهو ما يشير بوضوح إلى الثروات الطائلة التي كان يحصل عليها التجار الأوربيون جراء تجارتهم المربحة مع الدولة الزيبانية، ولعل هذا ما دفع بالملك "أدفونش الثالث" (جاء بعد بطرس الثالث) - الذي تولى الحكم سنة 703هـ/1283م - إلى تجديد معاهدة السلم والهدنة مع الزيبانيين، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين سنة 686هـ/1286 بين "أدفونش الثالث" و"يغمراسن بن زيان". وقد أدت هذه المعاهدة إلى توافد عدد كبير من التجار الأراغونيين من "ميورقة" و"بلنسية" إلى موانئ "بني عبد الواد"<sup>50</sup>.

يظهر أن المعاهدات بين تلمسان والدول الأوروبية كانت قليلة بالمقارنة مع تلك المعاهدات التي وقعت بين المرينيين وكذلك بالنسبة للحفصيين مع الدول الأوروبية<sup>51</sup>، ويمكن تفسير ذلك بقلة الاستقرار الذي كانت تعيشه الدولة الزيبانية والتي كانت دائما عرضة للتهديدات من جيرانها خاصة المرينيين، بالإضافة إلى منافسة المرينيين لبني زيان في الميدان التجاري، وبالنظر إلى موقع مدينة سجلماسة وما تمثله هذه الأخيرة من محطة متقدمة بالنسبة لمحور التجارة القوافلية مع بلاد السودان، ستكون هذه المدينة محطة أطماع الزيبانيين والمرينيين منذ وقت مبكر، وسيتمكن المرينيون أخيرا من السيطرة على سجلماسة سنة 673هـ/1274م<sup>52</sup>.

مجمل القول أن هذه المعاهدات التجارية سمحت بتسويق المنتج الحر في من مدينة تلمسان وضمان إمدادات تلمسان ببعض المواد الأولية التي اشتغل عليها الحرفيون والصناع.

لم يقتصر الأمر على توقيع المعاهدات التجارية حتى يتم تسويق المنتج الحر في، بل تعداه إلى حركة تجارية نشيطة ساهم فيها عدد من التجار المسيحيين، حيث أصبح للتجار المسيحيين من "البندقية" و"جنوا" فندقا في تلمسان وآخر في وهران، ووصل الأمر إلى أن طلب أمير تلمسان محمد الثابتي (873-910هـ/1468-1505م) في سنة 879هـ/1474م

من مبعوث السيناتوس البندقي فتح قنصلية وإبرام معاهدة تعاون بين الطرفين<sup>53</sup>، وهو ما يؤشر على أهمية مركز تلمسان التجاري في حوض المتوسط بالرغم من بعض الفترات العصبية التي مرت بها الإمارة الزيانية.

عرفت الموانئ الزيانية نشاطا وحركة تجارية مهمة بالنظر إلى طبيعة المبادلات التجارية بين تلمسان وغيرها من الممالك الأوروبية، وهو ما ساهم في انتعاش الصناعة الحرفية داخل تلمسان واستفادة السلطة المركزية من هذا الانتعاش في ضمان مداخيل مالية وتوقيع اتفاقيات تجارية<sup>54</sup>.

رابعاً: الهدايا المتبادلة، تمثل الهدايا المتبادلة بين سلاطين الدولة الزيانية ونظرائهم - من الملوك والأمراء من الدول الأخرى - جانبا مهما في علاقات الصداقة والتعاون بين هؤلاء، وقد اشتملت هذه الهدايا على منتجات و سلع أبداع الحرفيون في صناعتها وزخرفتها وتزيينها بالنظر إلى قيمتها وما تحمله من دلالات على مدى التطور الحاصل في المجال الحرفي بتلمسان الزيانية.

وعليه، تذكر المصادر التي بين أيدينا مثلا، أن لباس سلطان إفريقية وكذلك لباس أكابر أشياخه كان من قماش يصنع في تلمسان يسمى بالسفساري، ويُسج هذا الأخير من الحرير والقطن والصوف، ويتخذ ألوانا مثل الأبيض والأحمر والأخضر، وهناك أيضا لباس آخر كان يرتديه صاحب إفريقية يعرف بالحريري وهو مصنوع من صوف رفيع جدا ولباس يعرف بالتلمساني، وهو نوعان: مختم وغير مختم كان يُصنع من الصوف والحرير<sup>55</sup>، ويدل كلام العمري بوضوح على الشهرة الواسعة التي اكتسبتها صناعة المنسوجات في تلمسان الزيانية، ويذكر ابن خلدون في كتابه العبر أن سلطان تلمسان يغمراسن بن زيان كان قد بعث بهدية إلى صاحب غرناطة ابن الأحمر أبو عبد الله محمد الثاني (671-702هـ/1272-1302م) تتمثل في عدد من عتاق الخيل مع ثياب من عمل الصوف<sup>56</sup>، ونجد - في السياق ذاته - إشارة مصدريّة تفيد بأن ملك مصر "أبي سعيد" الملقب "ببرقوق" (784-801هـ/1394-1399م) بعث بهدية إلى السلطان "أبي زيان محمد الثابت" (797-801هـ/1394-1399م) فما كان من هذا الأخير إلا أن رد عليه بهدية اشتملت على ثلاثين من الجياد بمراكبها المموهة وأحمال من الأقمشة التي كانت تصنع في مدينة تلمسان<sup>57</sup>.

يتبين مما سبق ذكره أن الصناعة الحرفية في تلمسان وجدت لها مكانة لدى سلاطين وأمراء البلاد الإسلامية خاصة المنسوجات التي اشتهرت بها المدينة، وكانت المنسوجات التلمسانية وصناعة السروج من بين الهدايا التي كان يبعث بها سلاطين الدولة الزيانية إلى نظرائهم من الدول الإسلامية وهو ما يبين درجة التحضر والتطور الذي بلغته الصناعة الحرفية بتلمسان على عهد الزيانيين.

خامساً: صادرات تلمسان من الصناعة الحرفية: كانت صادرات الإمارة الزيانية تتكون من بعض المنتجات الحرفية التي يتم صنعها في مدينة تلمسان، وكانت المنسوجات التلمسانية من أهم المواد التي تم تصديرها إلى العديد من الدول الإسلامية والمسيحية، وذلك بالنظر إلى الروابط التجارية التي كانت تربط تلمسان الزيانية بغيرها من الدول، لكن نقص المادة الخيرية يطرح مشكلا أمام الباحث لمعرفة المنتجات الحرفية التي كانت تصدرها تلمسان إلى الخارج، ولم تسعفنا - في حقيقة الأمر - الإشارات المصدريّة القليلة في التعرف على طبيعة تلك الصادرات، وسنحاول فيما يلي التعرف - قدر الإمكان - على الصادرات التلمسانية إلى الدول الإسلامية وكذلك الدول الأوروبية.

بالنسبة للعالم الإسلامي فقد كانت الحركة التجارية مستمرة وكان التجار ينتقلون بسلمهم بين المغرب والمشرق، وبما أن الدولة الزيانية كانت تتوسط بلاد المغرب فهذا يعني أن القوافل التجارية التي كانت تجوب المنطقة، كان عليها أن تمر حتما بالمدن التي هي تحت سلطة الزيانيين، وهذا يعني أن التجار كانوا يقصدون أسواق الدولة الزيانية وبالتالي تتم

عمليات البيع والشراء، لكن ما توفر لدينا من مادة خبرية لا تسعفنا في التعرف على ما كان يقتنيه التجار المسلمين من أسواق الدولة الزيانية<sup>58</sup>، وبما أن أسواق الحاضرة الزيانية ومدنها الأخرى كانت تعرض باستمرار منتوجات الحرفيين المختلفة في مجالها الحرفي، فهذا يعني أن الحركة التجارية كانت نشطة.

رغم قلة المعلومات المتعلقة بطبيعة صادرات الصناعة الحرفية بتلمسان، فإن هذه الأخيرة ظلت مقصدا للتجار المسلمين يقصدونها شرقا وغربا للتجار فيها، حيث يذكر أحد الدارسين أن عددا من التجار كانوا قد توجهوا من تلمسان وغيرها إلى مدينة فاس وباعوا هناك ما كانوا يحملونه معهم من مواد ومنتوجات مختلفة<sup>59</sup>، وفي سنة 768هـ/1366م توجهت مجموعة من السفن التابعة لتلمسان إلى بلاد الأندلس محملة بسلع مختلفة إلى موانئ غرناطة، ومن بين المنتوجات الحرفية التي صدرتها تلمسان إلى بلاد السودان الغربي: الرماح والسيوف واللجم والخرداوات (مناجل، سكك الحرث، كحلق الأبواب، والقذور، والسكاكين، وأمواص الحلاقة)، ومواد أخرى، كالقمح، والسروج، والخيل، حيث كانت تصنع هذه الأدوات في مدينة تلمسان وتصدر إلى بلاد السودان الغربي<sup>60</sup>، وهناك من الباحثين من يضيف إلى المواد المذكورة بعض منتجات الصناعة التقليدية لا سيما السلال، ونسج الحلفاء، والزراي، والجلود المنقوشة<sup>61</sup>.

إن المادة الخبرية تعتبر قليلة فيما يخص صادرات الصناعة الحرفية من تلمسان إلى غيرها من الدول الإسلامية، إلا أن هناك من الباحثين من ذكر بأن ذهب السودان كان يُقايض بالنسيج والأواني الحديدية والقصديرية والنحاس والأواني البلورية والطيب، لكن الباحث هذا يذكر كذلك بأن السلع هذه كانت متواجدة بسوق تلمسان والكثير من هذه المواد كان يتم جلبه من الدول الأوروبية ومدن إسلامية أخرى<sup>62</sup>، ويذكر باحث آخر - في السياق نفسه - بأن مدينة تلمسان كانت تصدر الصوف والأسلحة والكتب<sup>63</sup>، ويذكر باحث آخر أن الأقمشة التي كانت تصدر إلى بلاد السودان الغربي كانت على نوعين منها التي تصنع في تلمسان، كالمنسوجات الصوفية ويحاك منها البرنس والزربية والكساء، ونسيج القطن حتى إن معظم لباس سكان السودان الغربي أيام الأسقيين أصبح من الأقمشة القطنية، وقد اقتصت الطبقة الحاكمة في تلك الفترة بنوع من القماش كان يصنع في تلمسان وكانت لحمته من الحرير الطبيعي وسداه من القطن وكان يستعمله التجار والقضاة والأغنياء<sup>64</sup>، ولعل في هذه العبارة إشارة واضحة إلى أن صادرات الصناعة الحرفية التلمسانية عرفت طريقها إلى بلاد السودان خلال الفترة المدروسة، وبالنظر إلى قيمة المصنوعات الجلدية فإن باعة الأحذية كانوا يشترون هذه الأخيرة والخفوف بالجملة من الحدائين ويعيدون بيعها بالقطاعي (أي المفرق) وتُصدّر هذه الأحذية إلى السودان الغربي، وبخاصة "تمبكتو"، كالبغلة التي نقلت من تلمسان، والخفاف والسندالة، بالإضافة إلى السروج التي كانت لها قيمة كبيرة حيث تم تصدير كميات منها إلى مناطق مختلفة<sup>65</sup>.

يظهر أن المنسوجات التلمسانية كانت لها شهرة واسعة في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة، وكانت سلعة رائجة مقارنة بغيرها من السلع الأخرى حيث يخبرنا "ابن مرزوق" أن والده الذي احترف الحياكة في تلمسان كان يمتلك تربيغات بموضعه من درب "شاكر"<sup>66</sup>، وأن هذا الأخير كان يقصده التجار من جهات مختلفة للتجار معه، وأن سادة إفريقية والمغرب كانوا يلبسون مما تنسجه ورشات أبيه في درب شاكر<sup>67</sup>، وتبين هذه الإفادة المصدرية بوضوح أن المنسوجات التلمسانية كانت تصدر إلى بلدان إسلامية خلال هذه الفترة، وفي هذا الصدد هناك إشارة مصدرية تؤكد هذا الكلام وهي التي أوردها "يحيى ابن خلدون"، حيث يصف أهل تلمسان بأن غالب تكسيهم الفلاحة وحوك الصوف، يتغايون في عمل أثوابه الرقاق، فتلقى الكساء أو البرنس عندهم من ثماني أواق، والأحرام من خمس، بذلك عرفوا في القديم والحديث ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا<sup>68</sup>.

أما بالنسبة لصادرات الصناعة الحرفية من مدينة تلمسان للدول الأوروبية، فالمادة الخيرية كذلك تعتبر قليلة رغم وجود صلات ومعاهدات تجارية بين الطرفين، إلا أن من الباحثين من تناول هذا الموضوع بالدراسة وأشار إلى أن الإمارة الزيانية وموانئها المعروفة، كانت تنقل باستمرار مواد أولية كالصوف والجلود والقطن والكتان والتوابل ومواد الصباغة إلى بعض الدول الأوروبية<sup>69</sup>، في حين لا تسعفنا المصادر التاريخية بالتعرف على المنتوجات الصناعية التي كانت تستوردها الدول الأوروبية من مدينة تلمسان، لكن من المرجح جدا أن تكون المنسوجات التلمسانية قد وجدت لها منفذا إلى السوق الأوروبية اعتمادا على ما ذكره "يحيى ابن خلدون" في عبارته الشهيرة يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا.

#### 5-خاتمة:

كانت هذه بعض المعطيات التي تخص صادرات الصناعة الحرفية من تلمسان إلى الدول الإسلامية والمسيحية، وحسب ما توفر لدينا من مادة خيرية على صلة بالموضوع، فإنه يظهر أن صادرات الإمارة الزيانية من منتوجات الحرفيين تعد قليلة بالنظر إلى مجموعة من الإعتبارات تتعلق بقلّة الاستقرار السياسي الذي عرفته الإمارة الزيانية وهو الوضع الذي أثر كثيرا على المجال الحرفي، بالإضافة إلى المنافسة القوية من لدن المرينيين في المغرب الأقصى، وأيضا مزاحمة التجار الأوروبيين للتجار التلمسانيين في التجارة مع بلاد السودان، دون أن ننسى الشروط التي كانت تفرضها الدول الأوروبية والتي أفصحت عنها المعاهدات التجارية الموقعة بين تلمسان وهذه الدول، حيث يبدو أنها كانت تخدم مصالح الدول الأوروبية بالدرجة الأولى، ومما يلاحظ في هذا الصدد أن الدور الاقتصادي للحرف والصنائع في تلمسان الزيانية تأثر كثيرا على إثر ضعف وتراجع مكانة الدولة الزيانية منذ مطلع القرن 10هـ/16م، بحكم الاحتلال الإسباني لمدينة وهران وسيطرة القوى الأوروبية على التجارة في حوض المتوسط، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على المجال الحرفي بالمدينة ونتج عنه تقلص المداخل المالية المتأتية من الأنشطة الحرفية بالنسبة للسلطة المركزية.

#### -الهوامش:

<sup>1</sup> يرجع الفضل لأسرة بني الملاح في ظهور النقود الزيانية على الشكل والمضمون الذي أخذته هذه النقود على الأقل في المرحلة الأولى من صدر الدولة الزيانية، حيث تمكن بعض الأفراد من هذه الأسرة من الإشراف على دار السكة بتلمسان الزيانية، ذلك أن هذه الأسرة كانت لها تقاليد عريقة في حرفة السك النقدي منذ أن كانت هذه الأخيرة تستوطن مدينة قرطبة الأندلسية، وعندما انتقل أفرادها إلى مدينة تلمسان استعان بهم سلاطين الدولة الزيانية في وظائف مهمة وأعمال مختلفة، من بينها صناعة النقود، نظرا لخبرتهم ودرايتهم بأصول هذه الصناعة. أنظر، ابن خلدون (ت 808هـ/1406م) تاريخ ابن خلدون المسعى "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" ضبط ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت- لبنان 2000، ج 7، ص ص 140-141.

<sup>2</sup> بلعربي خالد، التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، ضمن كتاب "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160-962هـ/777-1554م)" تحت إشراف: فاطمة بلهوارى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر 2014، ص 152. ومن المعروف أن الدولة الإسلامية كانت تتبع نظام المعدنين، فكانت تتعامل بالدينار والدرهم ولم تكن الدراهم أجزاء من الدينار وإنما كان الدرهم يتبع نظام قاعدة الفضة، وكان الدينار يتبع قاعدة الذهب. أنظر: سيدة إسماعيل الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني عشر 1964-1965، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة - مصر، ص 100.

<sup>3</sup> رفيع خليفي، حرقيو السك النقدي في المغرب الزياني، أسرة ابن الملاح أنموذجا (633 - 718هـ/ 1235 - 1318م) مجلة الناصرية، العدد الرابع، جوان 2013 - مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر- الجزائر، ص 98. وبما أن دار الضرب كانت مفتوحة للجميع، وكان من حق كل فرد أن يأتي بالذهب أو الفضة لتضرب له نضير رسم بسيط، وكان التجار والصرافون في القرن 4هـ/10م يتوسطون بين الناس وبين دار الضرب، فيأخذون من الناس المعادن الثمينة ويعطونهم ما يساويها في القيمة الإسمية للنقود، ولعل الصيارفة كانوا يحبذون زيادة المعدن الرخيص في الدنانير وذلك لأنهم كانوا يأخذون الذهب والفضة من الناس إلى دار الضرب ويعطون أصحابها نقودا تساوي ما أخذوه في القيمة الإسمية، أي أن النقود لا تصبح قيمتها السلعية كاملة فكانت زيادة في الخليط تزيد في أرباحهم. أنظر: سيدة إسماعيل الكاشف، المرجع السابق، ص ص 98-99.

- 4- نصيرة عزرودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة، مجلة المواقف، العدد 6، ديسمبر 2011، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة معسكر- الجزائر، ص 222.
- 5- بلعربي خالد، المرجع السابق، ص ص 152-155.
- 6- يعقد ابن خلدون مقارنة بين الجباية أول الدولة وفي أواخرها فيقول: بأنها في الأول تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وفي أواخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، ويقر في هذا الشأن، بأن الأصل في الجباية هو ذلك الذي أقره الشرع الإسلامي، من زكاة، وخراج، وجزية، لكن لما تبلغ الدولة درجة من التطور والحضارة تلجأ إلى استحداث ضرائب عديدة، فتكثر الوظائف والوزائع ويضعون المكوس على أبواب المدن، وهذا من شأنه أن يلحق ضرراً بالسكان والحرفيين والتجار والعمران على وجه الخصوص. أنظر: ابن خلدون، المقدمة، حققها وقدم لها وعلق عليها: عبد السلام الشداوي، الطبعة الأولى، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء-المغرب 2005، ج 2، ص ص 67-68.
- 7- سمية مزدور، مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية، مجلة الناصرية، ع 4، جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر- الجزائر 2013، ص 224.
- 8- المرجع نفسه، ص 225.
- 9- فوزية كرزاز، الموارد المالية لمجال التجارة لدويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستمييين إلى نهاية الزيانيين (160-962هـ/777-1554م)" كتاب جماعي، تحت إشراف: فاطمة بلهاري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر 2014، ص 87. وتذكر المصادر التاريخية أنه كان بمدينة تلمسان رجل يعرف بيبي بن إبراهيم بن علي العطار، وكان عاملاً جريئاً ظلوماً، وهو الذي رفع إلى مسامع السلطان أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1337م) أن بعض التجار يخفون سلعهم في الموضع المعروف بالعباد ثم يتصدون الوقت المناسب لإدخال هذه السلع إلى مدينة تلمسان خفية حتى لا يدفعون عنها الضريبة، أنظر، ابن مرزوق، أبو عبد الله محمد التلمساني (ت 781هـ/1379م) المناقب المرزوقية، دراسة وتحقيق: سلوى الزاهري، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المملكة المغربية 2008، ص 228.
- 10- عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 2003، ص ص 283-284.
- 11- ابن مرزوق، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق: ماريّا خيسوس ببيقرا، تقديم محمود آغا بوعيايد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص ص 285-286.
- 12- المصدر نفسه، ص ص 285-286.
- 13- ابن منظور (ت 711هـ/1311م) لسان العرب، اعتنى بتصحيحه، أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان 1999، ج 15، ص 339.
- 14- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق- سوريا 2008، ص 473.
- 15- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 914هـ/1508م) المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب 1981، ج 5، ص 32.
- 16- العقباني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق: علي الشنوفي، Extrait du bulletin d'études Orientales, de l'institut français de Damas, Tome XIX-1967, p118.
- 17- سهام دحماني، الضرائب في العصر الزياني (633هـ/1236م-962هـ/1554م) قراءة في المصطلح، مجلة أفق الثقافة والتراث، السنة 25، العدد 98، حزيران- يونيو 2017، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 45-46.
- 18- التنسي، محمد بن عبد الله (ت 899هـ/1406م) نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، حققه وعلق عليه: محمود آغا بوعيايد، موفم للنشر- الجزائر 2011، ص 142.
- 19- يعتقد عز الدين عمر موسى أن الضرائب على الصناعات في الفترة الموحدية قد قررت حسب دخل الصناع، وترك تقديرها وتحصيلها لأمين كل صنعة في كل مدينة، ويقوم هذا الأمين برفعها إلى مشرف مدينته، وبما أن الزيانيين كما سبق وأن ذكرنا بأنهم حافظوا على النظام الضريبي المعمول به أيام الموحدين فإنه ليس من المستبعد أن يستمر هذا التوجه على عهد الزيانيين. أنظر: عمر عز الدين موسى، المرجع السابق، ص ص 210-211.
- 20- عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر والتوزيع- الجزائر 2002، ج 1، ص 193.



- 21- أحمد بوشرب، أزمت القرن 14م ودورها في تغيير ميزان القوى لصالح الدول المسيحية المشرفة على الحوض الغربي للأبيض المتوسط، ضمن كتاب "أعمال الملتقى الدولي الثاني عن ابن خلدون، فرندة من 4-1 يوليو 1986"، المركز الوطني للدراسات التاريخية- الجزائر 1986، ص 226.
- 22- أحمد مختار العبادي، الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، المجلد 11، العدد 1، أبريل- مايو- يونيو 1980، وزارة الإعلام- الكويت، ص 131.
- 23- بشاري لطيفة، صادرات إمارة تلمسان، الفلاحية في عهد بني عبد الواد، مجلة عصور الجديدة، العدد 7 و8، خريف وشتاء 2012/2013، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران- الجزائر 2013، ص 55.
- 24- المرجع نفسه ص 55.
- 25- ابن الخطيب، لسان الدين (ت 776هـ/1374م) معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق ودراسة: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية- مصر 2002، ص 184.
- 26- الوزان (الحسن بن محمد الفاسي) وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان 1983، ج 2، ص 24.
- 27- بالنسبة للتجارة الخارجية للإمارة الزيانية، يمكن القول أن الاتجار مع بلاد السودان كان يضمن لهذه الأخيرة - أي تلمسان - الحصول على مواد قيمة يكثر عليها الطلب من طرف الأوربيين مثل: الذهب، الملح، العاج، ريش النعام، الصمغ، البخور، المسك، الهارات أو الهار، العنبر، الشب الأبيض. أنظر:
- Atallah Dhina, le royaume abdelouadide A l'époque D'abou Hammou Moussa 1<sup>er</sup> ET D'abou Tachfin 1<sup>er</sup>, office des publications universitaires- Alger 1985, p 165.
- 28- حرصت الدولة الزيانية على أن تكون المعاملات التجارية التي تخص صناعة النسيج ذات مصداقية و بعيدة تماما عن أية محاولة للغش والتدليس، وتحقيقا لهذه الغاية وضعت السلطة المركزية مقياس مثبت على لوحة من الرخام كان يرجع إليه الباعة والمشتريين في أسواق تلمسان وذلك لحل أي خلاف يتعلق ببيع الأقمشة في سوق البز بالمدينة، والفضل في وضع هذا المقياس يعود إلى السلطان أبي تاشفين عبد الرحمن الأول (718-737هـ/1318-1337م) وكان ذلك حوالي سنة 728هـ/1328م، وهو الذي يعرف بالذراع التاشفيني. أنظر:
- Atallah Dina, Les Etats De L'occident Musulman aux XIII, XIV et XV siècles, office des publications universitaires- Alger 1984, p 354.
- 29- فاطمة بلهوارى، الأسواق، نظمها، وضوابطها، ضمن كتاب "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160-962هـ/777-1554م)" كتاب جماعي، تحت إشراف: فاطمة بلهوارى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر 2014، ص 104.
- 30- عبد العزيز لعرج، تلمسان عمرانها وعمارتها الدينية، مجلة الوعي، العدد 3 و4، أفري لوماي 2011، دار الوعي- الجزائر 2011، ص 28.
- 31- عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، ج 1، ص 135.
- 32- فاطمة بلهوارى، المرجع السابق، ص ص 109-110.
- 33- عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، ج 1، ص 135. هناك من الدارسين من يعتقد أن هناك قيسارية قديمة كانت تقع غرب الجامع الكبير بتاقرارات و بجوار مسجد أبي الحسن التنسي، وكان درب الصاغة أحد مكوناتها الرئيسية، وهي من إنجاز المرابطين، والتي لم يعد لها وجود في الفترة الزيانية. أنظر: الرزقي شرقي، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م، نشر ابن خلدون، تلمسان- الجزائر 2013، ص ص 54 - 76.
- 34- فاطمة بلهوارى، المرجع السابق، ص 110.
- 35- بن سهلة ثاني سيدي محمد، المؤثرات الحضارية الأندلسية على الهوية الثقافية في الجزائر - تلمسان أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2013/2014، ص ص 240-241.
- 36- فاطمة بلهوارى، المرجع السابق، ص 112.
- 37- عبد العزيز فيلاي، تلمسان، ج 1، ص 135.
- 38- إلياس الحاج عيسى، الحرف اليدوية في المغرب الأوسط بتلمسان أنموذجا، ضمن كتاب: تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني، أعمال الملتقى الدولي بتلمسان أيام 3-4-5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف 2011، ج 2، ص 31.
- 39 - Fatima Zohra Bouzina Oufriha, La vie économique au temps du Royaume Zeiyyanide, ENAG éditions- Alger 2017, p 154.

40- عبد العزيز فيلاي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص 175.

41- المرجع نفسه، ص 177.

42- عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ج1، ص 185.

43- يذكر "ابن خلدون" (ت 808هـ/1406م)، في رحلته الشهيرة، بأن ملك مصر "أبي سعيد الملقب "ببرقوق" (784-801هـ/1382-1399م) أرسل هدية إلى السلطان "أبي زيان محمد الثاني" (796-801هـ/1394-1399م) فرد عليه هذا الأخير هدية، اشتملت على ثلاثين من الجياد بمراكمها المموهة، وأحمال من الأقمشة التي كانت تصنع في تلمسان. أنظر: ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، عارضها بأصولها وعلق حواشيها: محمد بن تاويت الطنجي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان 2004، ص 271.

44- لطيفة بشاري، النقل البحري في إمارة بني عبد الواد من القرن السابع إلى القرن العاشر الهجريين (13 و 16م) ضمن كتاب: الموانيء الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط – الجزائر 2009، ص 433 – 434.

45- لطيفة بشاري، العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أرغونة، مجلة الإتحاد العام للأثريين العرب، العدد الثاني عشر- يناير 2011، الإتحاد العام للأثريين العرب، القاهرة – مصر 2011، ص 97.

46 - Dhina (a) le Royaume Abdelouadide, p206.

47- لطيفة بشاري، العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد و مملكة أرغونة، ص 103.

48 - Dhina (a) le Royaume Abdelouadide, p207.

49 - Dhina (a) les Etats de l'occident, p377

50- لطيفة بشاري، العلاقة التجارية بين إمارة بني عبد الواد ومملكة أرغونة، ص 98 – 99 – 101 .

51- بلغت المعاهدات التي تم توقيعها بين المرينيين ونظرائهم الأوروبيين حوالي إحدى عشرة معاهدة وذلك من سنة 1274 إلى 1369م، في حين كان عدد المعاهدات بين الحفصيين والدول الأوروبية حوالي خمسة وثلاثين معاهدة ما بين 1274 و1369م، أنظر في هذا الخصوص Dhina (a) les Etats de l'occident, p 372- 378.

- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، نشر وتوزيع دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء- المغرب 2000، ج 2، ص 18.<sup>52</sup>

53- صادق قاسم، العاملون بالتجارة في دويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب "النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين(160-962هـ/777-1554م)" كتاب جماعي، تحت إشراف: فاطمة بلهوارى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية- الجزائر 2014، ص 59. لقد كان التجار المسيحيون يتمركزون في موانيء المغرب الأوسط ويعيشون في الفنادق، والفندق كان في الأصل عبارة عن مؤسسة خاصة للتجار المسيحيين، حيث توجد كنيسة، ومقبرة، وكانت مسؤولة العناية بهده الفنادق من اختصاص السلاطين الزيانيين، وتعتبر هذه الفنادق مقرا لممثلي الجاليات الأجنبية، كما أن لكل دولة فندقها وممثلها الخاص وهو ما يسمى القنصل، وهو بمثابة واسطة بين تجار الفندق والسلطة المحلية. أنظر: عطاء الله دهينة، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدولة بني زيان، ضمن كتاب " الجزائر في التاريخ " العهد الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1984 ص 484 .

54- يمكن القول أن من بين الموانيء الهامة في المغرب الأوسط التي احتكرت المبادلات التجارية بين تلمسان والممالك الأوربية هي على سبيل المثال: شرشال، وهران، مستغانم، تنس، أنظر: Dhina, le royaume abdelouadide, p 165.

55- العمري، شهاب الدين أحمد بن يعي (ت 749هـ/1348م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، إشراف وتحقيق: كامل سليمان الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان 2010، ج4، ص 77.

56- ابن خلدون، العبر، ج 7، ص 266- 267 .

57- ابن خلدون، رحلة ابن خلدون، ص 271.

58- بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان، ص 128.

59- المرجع نفسه، ص 129. تكلمة لما جاء في المتن، يذكر أحد الدارسين أن الدولة العبودادية في عهد يغمراسن كانت تصدر إلى الدولة الحفصية المنسوجات الحريرية، والثياب المطرزة، وبعض مواد الصباغة، ومصنوعات أخرى. أنظر: خالد بلعربي، الدولة الزيانية في عهد السلطان يغمراسن، دراسة تاريخية وحضارية (633-681هـ/1235-1282م) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الجيلالي ليايس، بلعباس – الجزائر 2003- 2004، ص 181 .

60- بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان، ص 131. أنظر كذلك لنفس الكاتبة، إسهامات التلمسانيين في المجالين الاقتصادي والديني بالسودان الغربي، ضمن كتاب: تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني، أعمال ملتقى دولي بتلمسان أيام 3 و 4 و 5 أكتوبر 2011، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف – الجزائر 2011، ج 2، ص 77.

<sup>61</sup>- عطاء الله دهينة، المرجع السابق، ص 483 .

<sup>62</sup>- عمر سعيدان، علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، الطبعة الأولى، منشورات سعيدان، سوسة، تونس، 2002، ص29.

<sup>63</sup> - Charles-André Julien, Histoire de l'Afrique du Nord, SNED- Alger1980, T2, p155.

<sup>64</sup>- مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر 2005-2006، ص325.

<sup>65</sup>- خالد بلعربي، الدولة الزيانية في عهد السلطان يغمراسن، ص 168. في هذه النقطة يذكر مصدر مهم أن أسرة المقري كانت تشتغل بالتجارة بين تلمسان وبلاد السودان، فأسس خمسة من هذه الأسرة شركة بينهم، وانتشروا في عدة محطات كانت محور التجارة القوافلية بين الطرفين، هي: تلمسان، وسجلماسة، وإيولاتن، وكان تجار تلمسان يحملون سلعا كثيرة، وفي المقابل يجلبون الجلد، والعاج، والجوز، والتبر...أنظر: المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان 1988، ج5، ص 205-206 .

<sup>66</sup>- ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، ص 188-189.

<sup>67</sup>- المصدر نفسه، ص189.

<sup>68</sup>- يحيى ابن خلدون، بغية الرواد بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتحقيق وتعليق: عبد الحميد حاجبات، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع - الجزائر 2011، ج1، ص130. ولعل ما يعزز هذا الطرح، ما وجدناه في مصدر جغرافي ما نصه، وهي - أي تلمسان - دار مملكة يعمل فيها من الصوف كل شيء بديع من المحررات والأبدان وأحاريم الصوف والسفاسير والحنابل المكلكلة وغير ذلك، ولقد يوجد فيها كساء كامل وزنه تسع أواق ونحوها، وهذا من بديع ما خص به أهلها من جميل صنعهم، ومنها يجلب ليق الصوف والأسلة لسروج الخيل إلى بلاد المغرب والأندلس. أنظر: الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (6هـ/12م) الجغرافية، اعتنى بتحقيقه، محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية - مصر، ص 113 - 114 .

<sup>69</sup>- بشاري لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان، ص 54-56. وفيما يتصل بصادرات الإمارة الزيانية للدول الأوروبية، فهناك من يقول بأن المغرب الأوسط كان يصدر جلود الحيوانات خاصة جلود البقر والغنم والماعز وكذلك جلود الإبل، ويستند في ما ذهب إليه، من أن أحد تجار مدينة مايوركا اشترى من مستغانم 460 قطعة من جلود الماعز، وكانت تلمسان هي الأخرى من بين المدن التي تصدر الجلد المدبوغ والمطلوب بكثرة من الأوروبيين ليس فقط لاستعماله من قبل الحرفيين وإنما كان يستعمل كذلك لسفنهم الحربية. أنظر:

Dhina (A), le royaume abdelouadide, p 166.